Royaume du Maroc

المملكة المغربية

المندوبية السامية للتخطيط
HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

الميـــزانـــية الاقتصـــاديـــة

الاستشرافيـــة 2009

يونيه 2008

فهـــــرس

ملخـــــــــص ..... - 2 -

1-المحيط الدولي..... - 6 -

1-1- النمو الاقتصادي حسب المناطق الاقتصادية الكبرى ..... - 7 -

1-2- تطور الأسعار في الأسواق العالمية..... - 10 -

1-3- تأثير المحيط الاقتصادي العالمي على الاقتصاد الوطني..... - 11 -

2- النمو الاقتصادي الوطني خلال سنة 2008..... - 12 -

2-1 الأنشطة غير الفلاحية ..... - 14 -

2-2- القطاع الأولي..... - 15 -

2-3- مكونات الطلب النهائي..... - 15 -

3- آفاق الاقتصاد الوطني خلال سنة 2009..... - 16 -

3-1-الفرضيات المعتمدة في التوقعات ..... - 16 -

3-2-النمو الاقتصادي ..... - 17 -

3-3- مكونات الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية ..... - 20 -

3-4-مساهمة مكونات الناتج الداخلي الإجمالي في النمو الاقتصادي خلال سنة 2009 ..... - 22 -

3-5- الدخل الوطني وحساب الادخار-الاستثمار ..... - 23 -

الملحقات..... - 26 -

ملخـــــــــــص

تقدم الميزانية الاقتصادية الاستشرافية ككل سنة، قبيل انطلاق أشغال إعداد القانون المالي، مراجعة لتقديرات النمو الاقتصادي الوطني لسنة 2008 والآفاق الاقتصادية لسنة 2009. وتأخذ بعين الاعتبار الإنجازات المؤقتة لسنة 2007، الصادرة في بيان الحسابات الوطنية، كما تعتمد على نتائج البحوث الفصلية وأشغال تتبع وتحليل الظرفية الاقتصادية التي أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط خلال الأسدس الأول لسنة 2008.

وترتكز الميزانية الاقتصادية الاستشرافية كالمعتاد، على الفرضيات المرتبطة بآفاق الظرفية الاقتصادية العالمية لسنتي 2008 و2009، التي تهم النمو والأسعار والتجارة. كما تعتمد على فرضية نهج نفس السياسة المالية المتبعة سنة 2008، فيما يخص نفقات التسيير ونفقات دعم أسعار الاستهلاك ونفقات الاستثمار.

إضافة لذلك، تأخذ هذه التوقعات بعين الاعتبار آثار الالتزامات المعلنة في إطار الحوار الاجتماعي، ولا سيما الزيادة في الأجور بالقطاعين العام والخاص، والزيادة في التعويضات العائلية وتخفيض نسبة الضريبة على الدخل.

المحيط الدولي

سيبقى المحيط الاقتصادي العالمي متسما بارتفاع غير مسبوق لأسعار المواد النفطية والمواد الأولية والمواد الغذائية، مما سيؤدي إلى تفاقم التضخم على الصعيد العالمي، الشيء الذي سينتج عنه ارتفاع كبير في الأسعار عند الاستهلاك خلال سنة 2008 يقدر ب2,6% بالنسبة للدول المتقدمة و7,4% بالنسبة للبلدان النامية، عوض 2,3% و5,7% كمتوسط سنوي على التوالي خلال الفترة 2005-2007. غير أن الآفاق الاقتصادية لسنة 2009 توحي بتحكم طفيف في التضخم، حيث لن يزيد ارتفاع الأسعار عن 2% بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة و5,7% بالنسبة للبلدان النامية.

وهكذا، من المتوقع أن يتأثر النمو الاقتصادي العالمي والمبادلات الخارجية بشكل كبير بحدة الضغوطات التضخمية، حيث لن تتجاوز وتيرة النمو نسبة 3,8% خلال سنتي 2008 و2009 عوض 5% كمتوسط سنوي خلال الفترة 2004-2007. كما سيعرف حجم التجارة الدولية نموا ب 5,8% خلال سنتي 2008 و2009، أي بوتيرة أقل من 6,8% المسجلة سنة 2007 و9,2% سنة 2006.

وفي هذا السياق، سيعرف الطلب العالمي الموجه نحو المغرب تباطؤا للسنة الثانية على التوالي، حيث ستصل وتيرة نموه إلى 4,1% عوض 5,4% سنة 2008 و7,6% خلال 2007. غير أن قيمة الصادرات من الفوسفاط ومشتقاته، ستحافظ على وتيرة نموها المرتفعة، التي سجلت بداية سنة 2008، نتيجة الزيادة الكبيرة لأسعار هذه المواد في الأسواق الدولية.

تطور الاقتصاد الوطني خلال 2008 و2009

سيتميز الاقتصاد الوطني باستمرار دينامية الطلب الداخلي، وخاصة تحسن الاستثمار بالقطاعين العام والخاص، وارتفاع استهلاك الإدارات العمومية، واستهلاك الأسر المقيمة التي ستستفيد من الزيادة في الأجور ومن تخفيض نسبة الضريبة على الدخل. ومن المنتظر أن يدعم الاقتصاد الوطني بانتعاش قيمة صادرات السلع والخدمات وطلب السياح الأجانب، بما في ذلك المغاربة المقيمين في الخارج رغم التباطؤ الطفيف المرتقب لوتيرة نموه خلال سنتي 2008 و2009.

الوضعية الاقتصادية خلال سنة 2008

يواصل الاقتصاد الوطني ديناميكيته خلال سنة 2008، مستفيدا من انتعاش نشاط قطاع البناء والأشغال العمومية والصناعات التحويلية والمعادن والسياحة وقطاع الاتصالات والخدمات الأخرى، بالإضافة إلى تحسن إنتاج الحبوب خلال الموسم الفلاحي 2007-2008.

وهكذا، سيعرف الناتج الداخلي الإجمالي نموا بالحجم يقدر ب 6,2% عوض 2,7% سنة 2007، ويتوقع أن تعرف الأنشطة غير الفلاحية نموا يناهز 5,2% عوض 6,2% خلال سنة 2007. وسيكون هذا النمو الاقتصادي مصحوبا بتحكم في ارتفاع الأسعار الداخلية، نتيجة الزيادة في نفقات دعم الأسعار عند الاستهلاك، التي ستتجاوز 40 مليار درهم خلال سنة 2008 عوض 15 مليار درهم المعتمدة في القانون المالي. وبذلك، سيعرف معدل التضخم، المقاس بالسعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي ارتفاعا ب 3,1% عوض 3,8% سنة 2007.

وعلى مستوى الأنشطة القطاعية، من المنتظر أن يسجل القطاع الثانوي (الصناعة والبناء والأشغال العمومية والمعادن والطاقة)، نموا بنسبة 5,2% مقابل 6,6% سنة 2007، نتيجة التباطؤ الطفيف في نمو قطاع الطاقة وكذا في نمو قطاع البناء والأشغال العمومية، بعد تسجيله لوتيرة نمو برقمين خلال السنوات الماضية. كما ستسجل أنشطة القطاع الثالثي (التجارة والنقل والإيواء والأنشطة المالية وغيرها من الخدمات غير التسويقية) نموا بحوالي 5,3%، أي أقل من وتيرة سنة 2007. وبخصوص القطاع الأولي (الفلاحة والصيد البحري)، الذي سجل إنتاجا للحبوب بلغ 50 مليون قنطار خلال الموسم الفلاحي 2007-2008 عوض 20 مليون قنطار خلال الموسم 2006-2007، فإن قيمته المضافة ستعرف نموا ب 9,7% عوض تراجع ب 20% سنة 2007.

الآفاق الاقتصادية خلال سنة 2009

تبين الميزانية الاقتصادية الاستشرافية استمرار تحسن النمو الاقتصادي الوطني رغم التطورات غير الملائمة للمحيط الاقتصادي الدولي خلال سنة 2009. وستستمر العوامل الايجابية للنمو الاقتصادي على المستوى الداخلي في تعويض الانعكاسات السلبية للإكراهات الخارجية.

وفي هذا الإطار، سيعرف الناتج الداخلي الإجمالي نموا ب 5,3% سنة 2009 عوض 6,2% المقدرة لسنة 2008. وهكذا، ستواصل الأنشطة غير الفلاحية ارتفاعها

بوتيرة مطردة، أي 5,6% عوض 5,2% سنة 2008. ويعزى هذا الارتفاع إلى تحسن نمو أنشطة القطاع الثانوي (الصناعة والبناء والأشغال العمومية والمعادن والطاقة) بنسبة 5,9% مقابل 5,2% سنة 2008. كما ستسجل أنشطة القطاع الثالثي (التجارة والنقل والإيواء والأنشطة المالية وغيرها من الخدمات غير التسويقية) نموا بحوالي 5,4% سنتي 2008 و2009. وبخصوص القطاع الأولي (الفلاحة والصيد البحري)، وعلى أساس فرضية تسجيل إنتاج متوسط من الحبوب يناهز 60 مليون قنطار خلال الموسم الفلاحي 2008-2009، مصحوبا بتوطيد نشاط المكونات الأخرى للإنتاج الفلاحي، فإن قيمته المضافة ستعرف نموا بحوالي 3,5% عوض 9,7% سنة 2008.

وعلى صعيد مكونات الناتج الداخلي الإجمالي، سيعرف حجم الاستهلاك النهائي الوطني (استهلاك الأسر، واستهلاك الإدارات العمومية) نموا ب 5,5%، وسيساهم بذلك ب 4,2 نقطة في النمو الاقتصادي الوطني لسنة 2009 عوض 3,6 نقطة سنة 2008. وسيستمر التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت، بدوره، في منحاه التصاعدي، حيث سيرتفع حجمه ب 12%، مساهما بذلك في النمو بحوالي 4 نقط، أي نفس المساهمة المسجلة سنة 2008. وهذا ما سيمكن إجمالي الاستثمار (التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت وتغير المخزونات) من المساهمة في النمو ب 2,8 نقطة. أما المبادلات الخارجية للسلع والخدمات، التي يسجل رصيدها عجزا متتاليا، فمن المتوقع أن تستمر مساهمتها في النمو سالبة بنحو 1,7 نقطة خلال 2008 و2009 عوض 4,2 نقطة سنة 2007

وفيما يتعلق بحساب رأس المال، سيمثل الادخار الوطني 34% من الناتج الداخلي الإجمالي، أي بتحسن طفيف مقارنة مع سنة 2008، غير أن هذا المستوى سيظل غير كاف لتمويل إجمالي الاستثمار المتوقع في حدود 36,9% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 35,5% سنة 2008. وبالتالي فإن هذا الحساب سيسجل عجزا في التمويل يناهز 2,9% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 1,7% سنة 2008.

ويرتقب أن تتم مراجعة هذه التوقعات، كما هو معلوم، في إطار الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2009 بعد المصادقة على القانون المالي الجديد من طرف البرلمان، وذلك للأخذ بعين الاعتبار مختلف التطورات التي يمكن أن تؤثر على السياسات الاقتصادية خلال السنة المقبلة.

1- المحيط الدولي

دخل الاقتصاد العالمي في فترة من الركود تتسم بتباطؤ النشاط الاقتصادي وبارتفاع الأسعار، مما سيؤدي إلى تراجع وتيرة النمو إلى حوالي 3,8% سنتي 2008 و2009 عوض 5 % كمتوسط سنوي للفترة 2004-2007.

وهكذا، من المنتظر أن يؤثر التباطؤ الذي عرفه الاقتصاد الأمريكي خلال سنة 2007 وأوائل سنة 2008 على اقتصاديات أوروبا الغربية، وكذا الدول الصاعدة والنامية، التي أبانت في البداية عن قدرتها على مواجهة آثار تراجع الاقتصاد الأمريكي، لكن سرعان ما بدأت تتأثر بتباطؤ التجارة الدولية وبعدم استقرار الأسواق المالية العالمية.

وفي ظل غياب سياسات اقتصادية ملائمة تهدف إلى تقليص حدة المخاطر، يتجه الاقتصاد العالمي نحو مرحلة كساد تضخمي تتسم بتباطؤ النشاط الاقتصادي وارتفاع الأسعار، حيث يعزى ذلك إلى تراجع نمو الدول المتقدمة الذي لن يتجاوز 1,3% سنتي 2008 و2009 عوض 2,7 % سنة 2007. كما يعود ذلك إلى تراجع وتيرة نمو الاقتصاديات الصاعدة إلى حوالي 6,6% سنتي 2008 و2009 عوض 7,9% خلال 2007، نتيجة انكماش المرتقب في فرص الأعمال مع الدول المتقدمة.

وستستمر الضغوطات التضخمية، الناتجة عن ارتفاع أسعار المواد الأولية، في تقليص فعالية السياسات المالية والنقدية المتبعة حتى الآن من طرف البلدان المتقدمة ، ومن تم ضعف آثارها في إنعاش الاقتصاد.

المبيان رقم 1 : تطور النمو الاقتصادي العالمي حسب المناطق

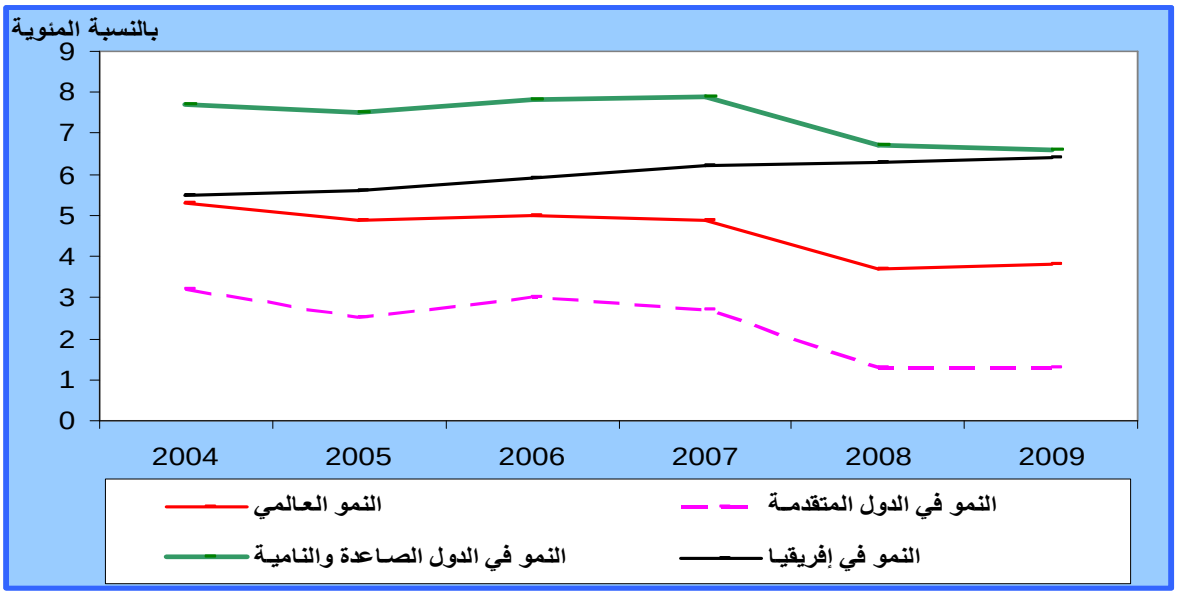

1-1- النمو الاقتصادي حسب المناطق الاقتصادية الكبرى

➢ ركود طفيف للاقتصاديات المتقدمة

ستتأثر اقتصاديات الدول المتقدمة بركود الاقتصاد الأمريكي، رغم الحوافز الممنوحة من طرف الدولة كالتخفيض الملحوظ لأسعار الفائدة وتحسن الامتيازات الضريبية والجبائية لصالح الأسر والمقاولات، حيث سيسجل الاقتصاد الأمريكي نموا ب 0,6% خلال سنتي 2008 و2009 عوض 2,2% سنة 2007 و2,9% سنة 2006. ويعزى ذلك إلى الأزمة المالية المرتبطة بتراجع أنشطة قطاع البناء، وانتقال آثارها نحو باقي القطاعات الأخرى عبر أسواق رؤوس الأموال. ورغم اعتماد مخطط لإنعاش النشاط الاقتصادي خلال فبراير2008 وتخفيض سعر الفائدة من 5,2% سنة 2007 إلى 2,2% هذه السنة، فإن ذلك لم يخفف من حدة تباطؤ الاقتصاد الأميركي، والذي سيزداد نتيجة ارتفاع الأسعار، وفقدان فرص العمل وتشديد شروط التمويل.

كما ستتراجع مكونات الطلب الداخلي التي دعمت النمو الاقتصادي الأمريكي، خاصة الاستثمار، نتيجة انكماش التمويل وتراجع استهلاك الأسر، بفعل انخفاض القدرة

الشرائية. غير أن صافي الصادرات، الذي سيستفيد من طلب البلدان الصاعدة وانخفاض قيمة الدولار، سيدعم النمو الاقتصادي خلال سنتي 2008 و2009.

ومن المتوقع أن تتأثر اقتصاديات منطقة اليورو بركود الاقتصاد الأمريكي، ليس فقط عبر العلاقات التقليدية للتجارة الدولية، ولكن أيضا عبر ترابط أسواقها المالية. كما أن الارتفاع المتواصل لقيمة العملة الأوروبية (اليورو) مقابل الدولار الأمريكي سيحد من تنافسية اقتصاد منطقة اليورو. ومن المرتقب أيضا أن يؤدي ارتفاع الأسعار الداخلية، التي ستؤثر على استهلاك الأسر، بالإضافة إلى أزمة الأسواق المالية، التي تحد من استثمار المقاولات، إلى تراجع وتيرة النمو الاقتصادي لمنطقة اليورو إلى 1,4% خلال سنة 2008 و1,2% سنة 2009، عوض 2,7% سنويا خلال الفترة 2006-2007.

وإجمالا، ستعرف معظم اقتصاديات منطقة اليورو تراجعا في وتيرة نموها، حيث سينمو الاقتصاد الألماني بحوالي 1,8% سنة 2008 و1,5% خلال 2009. ومن المنتظر أن ينتقل النمو الاقتصادي الفرنسي من 2% سنة 2007 إلى 1,6% و1,4% على التوالي سنتي 2008 و2009، في حين سيتراجع النمو الاقتصادي الإسباني من 3,8% في 2007، إلى 2,2% و1,8% سنتي 2008 و2009 على التوالي، وذلك نتيجة تراجع نشاط قطاع البناء وتباطؤ استهلاك الأسر.

وبخصوص الاقتصاد الياباني، فمن المتوقع أن يتأثر بهذا التحول في وتيرة النمو الاقتصادي العالمي، خاصة الأمريكي والأوروبي، حيث سيتراجع نموه، الذي استفاد خلال سنة 2007 من انتعاش الاستثمارات والصادرات الموجهة إلى دول آسيا وأوربا، من 2,1% سنة 2007 إلى حوالي 1,5% سنة 2008 و2009، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار المواد الأولية (المواد الطاقية والغذائية)، التي ستؤثر على الطلب الداخلي (الاستهلاك والاستثمار).

المبيان رقم 2 : تباطؤ نمو أهم اقتصاديات منطقة اليورو

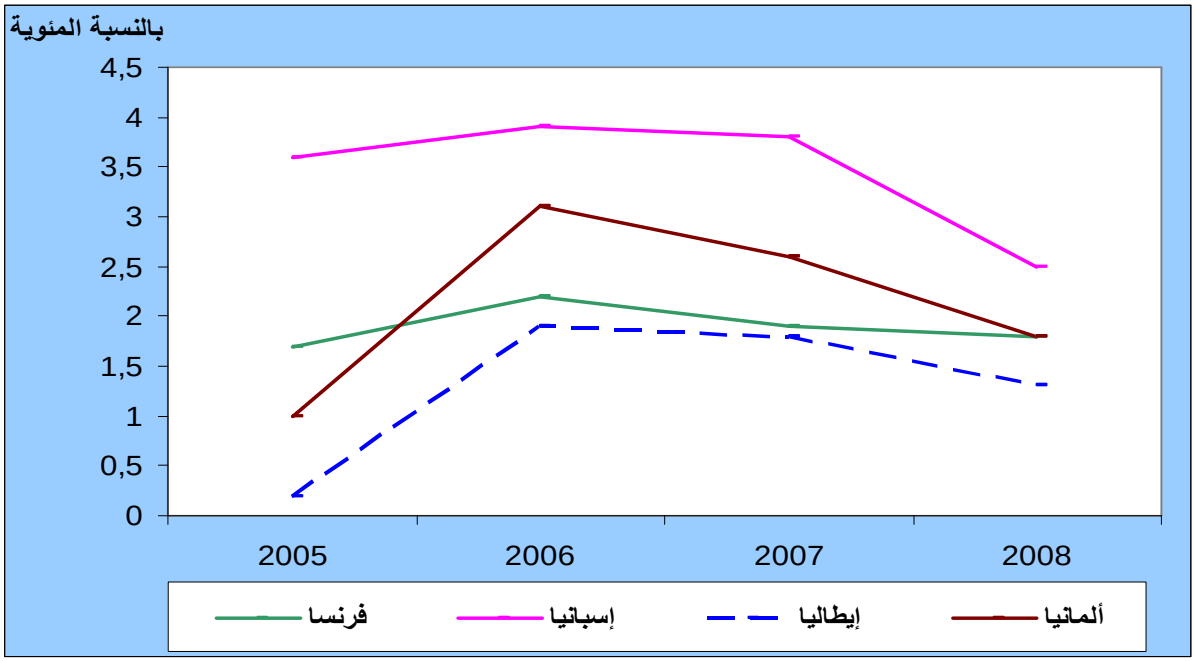

➢ **تباطؤ طفيف في نمو اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية**

من المنتظر أن تعرف اقتصاديات الدول الأسيوية الصاعدة والنامية، تباطؤا في وتيرة نموها خلال سنتي 2008 و2009، أي 8,4% عوض 10% خلال السنوات العشرة الماضية.

وبخصوص اقتصاديات إفريقيا، فإنها ستواصل نموها المطرد، حيث سيسجل ارتفاعا بنسبة 6,4% خلال 2008 و2009، مستفيدة من تقوية الطلب الداخلي وارتفاع أسعار المواد الأولية، التي تشكل المنتجات الرئيسية لصادرات هذه الدول. كما يمكن تفسير مواصلة هذه الاقتصاديات لديناميكيتها، بالاستقرار الماكرواقتصادي في إفريقيا جنوب الصحراء وفي دول المغرب العربي.

وتجدر الإشارة إلى أن اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية ساهمت إلى حد كبير في الحفاظ على النمو الاقتصادي العالمي في حدود 5% خلال الفترة 2004-2007، حيث مكنت الاقتصاد العالمي من تجنب ركودا شاملا في النشاط الاقتصادي والمبادلات

التجارية. غير أن استمرار التراجع الحالي للاقتصاديات المتقدمة، سيحد من مساهمة الاقتصاديات الصاعدة والبلدان النامية في النمو العالمي.

1-2- تطور الأسعار في الأسواق العالمية

بالإضافة إلى العوامل الجيوسياسية، يمكن تفسير ارتفاع أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية، رغم تباطؤ الاقتصاد العالمي، بقوة طلب الدول الأسيوية الصاعدة على هذه المواد وبتراجع قيمة الدولار الأمريكي. وقد ساهمت الدول الصاعدة والنامية منذ سنة 2003، إجمالا ب 95% في نمو الطلب على الطاقة. وسيؤدي ارتفاع طلب هذه الدول مصحوبا بضعف قدرات إنتاج المواد الطاقية إلى استمرار الضغوطات على الأسعار في الأسواق الدولية.

وسيصل متوسط سعر النفط الخام، حسب توقعات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الصادرة في يونيو 2008، إلى 113,2 دولار/ للبرميل سنة 2008 و120 دولار للبرميل خلال سنة 2009 عوض 72,5 دولار سنة 2007. غير أن سعر البترول الخام سيستمر في منحاه التصاعدي، حيث وصل إلى 140 دولارا للبرميل في نهاية يونيو 2008. وستسجل أسعار المواد الغذائية والمعدنية ارتفاعا متواضعا سنة 2008، قبل أن تعرف انخفاضا طفيفا خلال سنة 2009، مستقرة رغم ذلك في مستوياتها العالية. ويتوقع أن تستقر قيمة اليورو مقابل الدولار في حدود 1,5 خلال سنتي 2008 و2009.

ومن المنتظر أن تؤثر هذه التطورات على مستوى الأسعار في جميع أنحاء العالم، حيث سترتفع الأسعار عند الاستهلاك في البلدان المتقدمة ب 2,6% سنة 2008 و2% خلال 2009 عوض 2,2% سنة 2007، في حين أن أسعار البلدان الصاعدة والنامية ستعرف ارتفاعا ملحوظا ب 7,4% سنة 2008 و5,7% سنة 2009.

1-3- تأثير المحيط الاقتصادي العالمي على الاقتصاد الوطني

من المتوقع أن ينعكس تباطؤ الاقتصاد الأمريكي وأثره على منطقة اليورو، الشريك التجاري الرئيسي للمغرب، على نشاط بعض القطاعات التي تعتمد كثيرا على الطلب الأوروبي، دون أن تؤثر إجمالا على الاقتصاد الوطني. ويمكن تلخيص التأثيرات الرئيسية للمحيط الدولي على الاقتصاد الوطني في النقط التالية :

- يواجه المغرب باعتباره بلدا مستوردا للنفط، ارتفاعا كبيرا في الأسعار التي تتجاوز حاليا 140 دولارا للبرميل، حيث تتحمل الدولة جزءا كبيرا من عبء فاتورة النفط. ومن المتوقع أن تتجاوز نفقات الموازنة المتعلقة بدعم أسعار المواد الأساسية والمنتجات النفطية 40 مليار درهم نهاية سنة 2008، أي ما يمثل 6,1% من الناتج الداخلي الإجمالي، عوض 15 مليار درهم التي حددت في القانون المالي لسنة 2008. إلا أن ارتفاع حاجيات المغرب من المنتجات الطاقية ومواد التجهيز لدعم تسريع وتيرة النمو الاقتصادي، يثير تساؤلات حول مدى قدرة الدولة على الاستمرار في دعم أسعار الاستهلاك في ظل اقتصاد عالمي يتسم بارتفاع هيكلي في أسعار الطاقة والمنتجات الغذائية.

المبيان رقم 3 : توسع النفقات العمومية المخصصة لدعم أسعار الاستهلاك

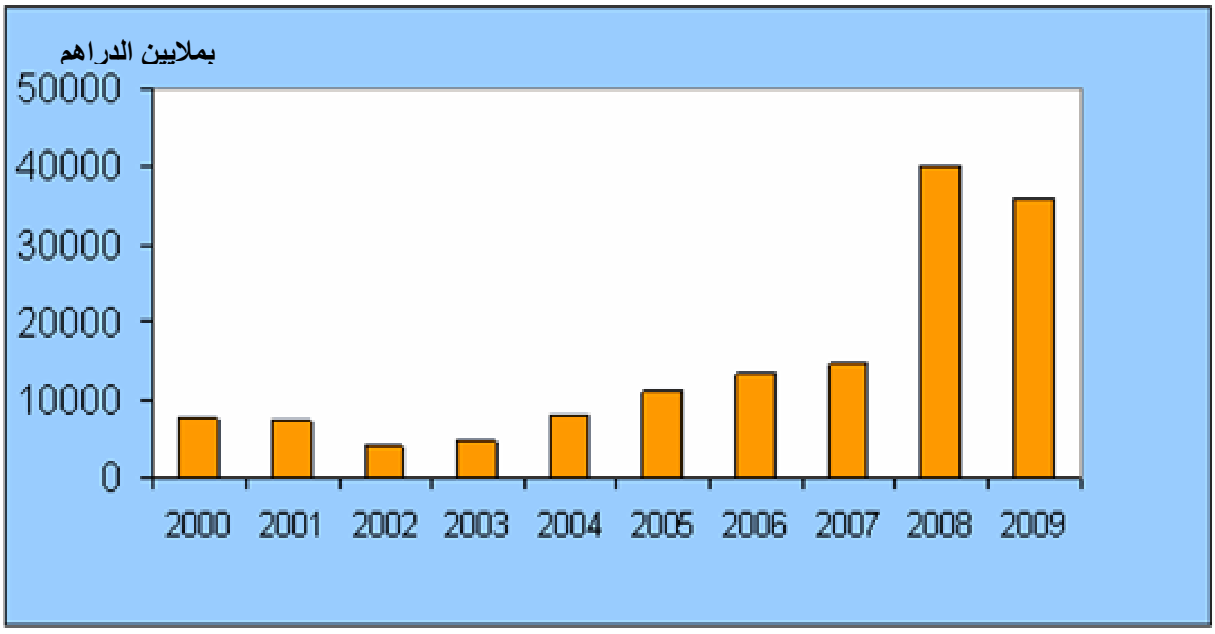

- من المنتظر أن يؤدي تباطؤ النشاط الاقتصادي خاصة في أوروبا، مصحوبا بارتفاع الأسعار، إلى انخفاض في القوة الشرائية للأسر، مما سيؤدي إلى ارتفاع متواضع للسياح الأجانب بالمغرب، وكذا تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج.

- رغم تباطؤ الظرفية الاقتصادية العالمية، ستحافظ الاستثمارات الأجنبية المباشرة على وتيرتها التصاعدية، نتيجة التحسن المستمر لمكانة المغرب على الصعيد الدولي في استقطاب رؤوس الأموال نحو المشاريع البنيوية الكبرى في عدة قطاعات.

- سيعرف الطلب العالمي الموجه للمغرب تباطؤا، للسنة الثانية على التوالي، حيث ستسجل وتيرة نموه نسبة 4,1% سنة 2009 عوض 5,4% سنة 2008 و7,6% سنة 2007. وسوف لن تتأثر الصادرات المغربية بشكل كبير بهذا التراجع، وذلك نتيجة الجهود المبذولة من أجل تنويع أسواق الصادرات خلال السنوات الأخيرة. وبذلك تضاعفت قيمة صادرات الفوسفاط ومشتقاته خلال الأشهر الخمسة الأولى من سنة 2008.

2- <u>النمو الاقتصادي الوطني خلال سنة 2008</u>

تبين الميزانية الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2009 تحسنا في النمو المتوقع خلال سنة 2008، مقارنة مع الآفاق الصادرة خلال شهر يناير من هذه السنة. ويتضح ذلك من خلال نتائج البحوث الفصلية وأشغال تتبع وتحليل الظرفية التي قامت بها المندوبية السامية للتخطيط في الأشهر الأولى[1] من سنة 2008. وهكذا، فإن الناتج الداخلي الإجمالي سيسجل نموا بالحجم ب 6,2% عوض 2,7% سنة 2007. وتأخذ هذه التقديرات بعين الاعتبار كذلك التطور المعاكس لبعض فرضيات المحيط الدولي، خاصة ارتفاع أسعار البترول الخام الذي سيصل إلى عتبات يصعب التحكم فيها، حيث أن متوسط السعر المتوقع سيصل إلى113,2 دولار للبرميل سنة 2008 عوض 72,5 دولار سنة 2007.

[1] مذكرات الظرفية الاقتصادية لسنة 2008، الصادرة عن المعهد الوطني للتحليل الظرفية الاقتصادية- المندوبية السامية للتخطيط

كما ترتكز هذه الميزانية على الالتزامات المتخذة في إطار الحوار الاجتماعي، التي من شأنها أن ترفع من إنتاجية قطاع الشغل ومن القدرة الشرائية للأسر. ويتعلق الأمر خصوصا، بالزيادة في الأجور والتعويضات العائلية.

أما فيما يخص النفقات العمومية المتعلقة بدعم الأسعار، من المتوقع أن تصل إلى 40 مليار درهم سنة 2008، أي 6,1% من الناتج الداخلي الإجمالي، عوض 15 مليار درهم المعتمدة في قانون المالية لسنة 2008. وتبين هذه الإجراءات إرادة الدولة في التحكم في ارتفاع الأسعار الداخلية للاستهلاك وفي دعم تنافسية الاقتصاد الوطني.

وفيما يتعلق بتمويل الاقتصاد، فإن التحسن المستمر لنشاط السوق المالي بمختلف مكوناته (بورصة القيم، وسوق سندات الخزينة، والبنوك ..) يترجم بتحسن شروط تمويل القطاع الخاص، كارتفاع قروض الاستهلاك وقروض الاستثمار. وسيمكن هذا التحسن من الحفاظ على وتيرة مرتفعة للطلب الداخلي، الذي يساهم بشكل واضح في النمو لسنة 2008.

المبيان رقم 4 : تطور النمو الاقتصادي والطلب الداخلي بالحجم

خلال الفترة 2005-2008

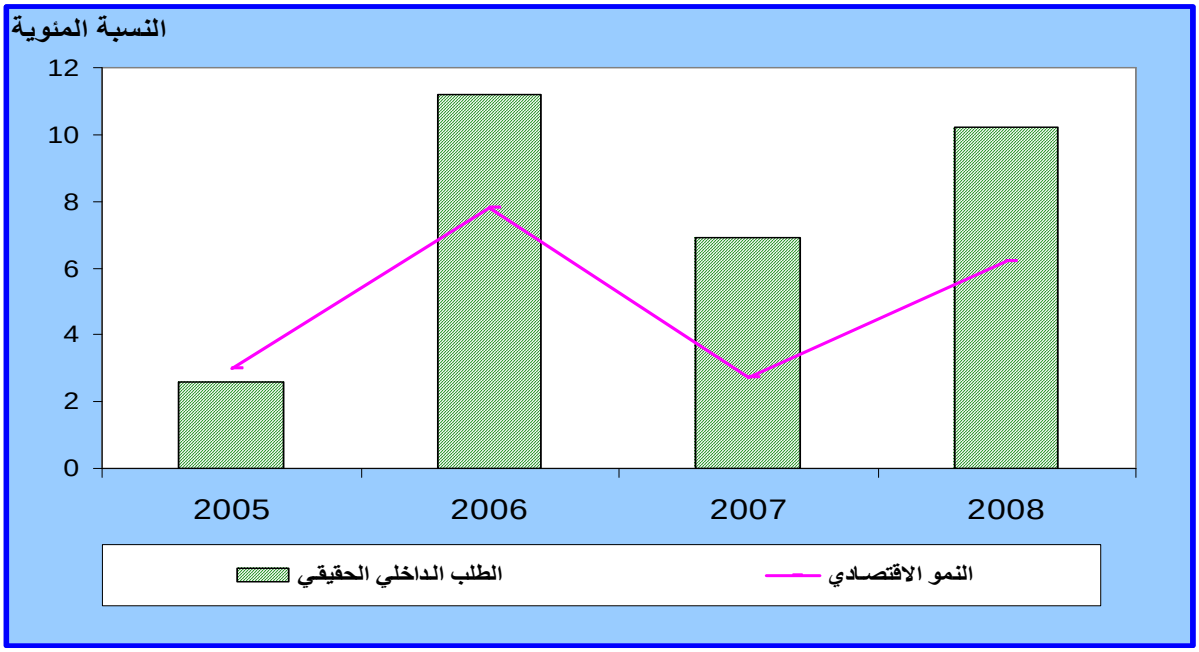

2-1 الأنشطة غير الفلاحية

من المنتظر أن تسجل القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية ارتفاعا بنسبة 5,2% خلال سنة 2008 عوض 6,2% السنة الماضية. وسيسجل القطاع الثانوي (المعادن والطاقة والصناعات التحويلية والبناء والأشغال العمومية) نموا ب 5,2% عوض 6,6% سنة 2007، أي بتباطؤ طفيف نتيجة تواضع نشاط قطاع الطاقة واستقرار نمو نشاط البناء والأشغال العمومية بعد تسجيله لوتيرة نمو برقمين خلال السنوات الماضية. كما أن الصناعات التحويلية سجلت نموا ملحوظا بنسبة 4% خلال سنة 2007، لكنها ستتأثر بتراجع النمو في الدول الشريكة وبارتفاع تكلفة الإنتاج خلال سنة 2008.

المبيان رقم 5 : تطور نمو أنشطة القطاع الثانوي

خلال الفترة 2005-2008

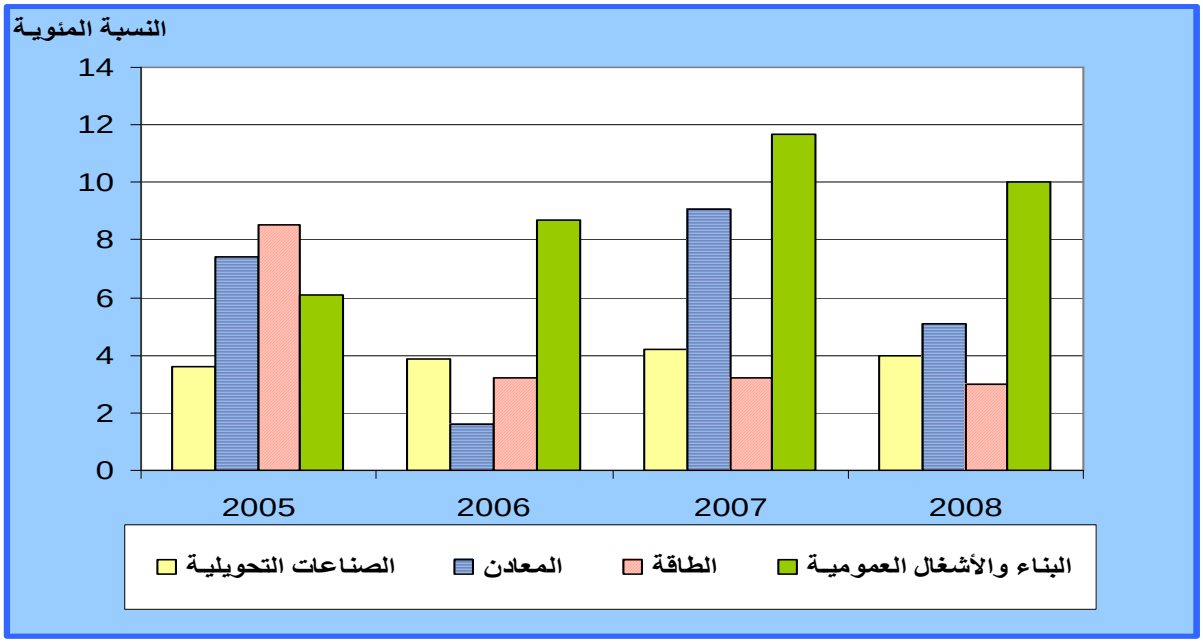

وبالموازاة مع ذلك، سوف يعرف القطاع الثالثي (الخدمات التسويقية وغير التسويقية) تحسنا في قيمته المضافة بنسبة 5,3% عوض 6,1% سنة 2007. وفي هذا السياق، سيستمر قطاع السياحة في تسجيل ارتفاع ملحوظ، رغم انخفاض عدد الليالي السياحية لغير المقيمين خلال الأشهر الأولى من سنة 2008. كما سيعرف قطاع النقل تحولات مهمة، مدعوما بتحرير النقل الطرقي للبضائع والنقل الجوي وبتقوية برنامج

الطرق السيارة وتنمية قطاع السكك الحديدية. ومن جهتها، ستستمر أنشطة الاتصالات بتسجيل إنجازات مهمة، نتيجة الحيوية التي يتميز بها سوق الهاتف الثابت والانترنيت، إضافة إلى الديناميكية التي يعرفها بريد المغرب.

وسيعرف صافي الضرائب على المنتجات، بدوره، نموا حقيقيا يصل إلى حوالي 9,2% سنة 2008، رغم ارتفاع النفقات العمومية المخصصة لدعم أسعار الاستهلاك.

2-2- القطاع الأولي

بلغ إنتاج الحبوب 50 مليون قنطار خلال الموسم الفلاحي 2008/2007 عوض 60 مليون قنطار المتوقعة سابقا، مما أدى بالقطاع الأولي إلى تسجيل نمو ب 9,7% سنة 2008 عوض 12,5% المقدرة خلال شهر يناير 2008. ورغم أن توزيع الأمطار لم يكن ملائما للزراعات الخريفية، كالحبوب التي بدأت حصتها تعرف تراجعا في مجموع الإنتاج الفلاحي، فإنه كان مفيدا للزراعات السقوية، التي بدأت حصتها تعرف تزايدا من سنة إلى أخرى.

ومن جهته، سيستمر قطاع تربية المواشي في تدعيم قدراته، خاصة بعد تزايد الزراعات العلفية واتخاذ التدابير التشجيعية من طرف الدولة لحماية هذا القطاع من ارتفاع أسعار المواد العلفية. وفيما يخص قطاع الصيد البحري، فسوف يستمر في التطور بوتيرة أقل من قدراته المسجلة خلال السنوات الماضية.

2-3- مكونات الطلب النهائي

سيظل نمو الناتج الداخلي الإجمالي مدعما بديناميكية الاستهلاك النهائي الوطني والاستثمار الإجمالي، في حين ستفرز المبادلات الخارجية للسلع والخدمات مساهمة سلبية في النمو، نتيجة اتساع الفارق بين وتيرة نمو الواردات والصادرات.

وهكذا، سيستفيد استهلاك الأسر من تحسن المداخيل، خاصة الزيادة في الأجور ابتداء من فاتح يوليوز2008، واستمرار ارتفاع قروض الاستهلاك، التي تحافظ على دعم القوة الشرائية للأسر في ظرفية تتسم بارتفاع الأسعار. ومن جهته، سيستفيد استهلاك الإدارات العمومية من ارتفاع نفقات التسيير، مما سيمكنه من تحسين مساهمته في النمو الاقتصادي لسنة 2008.

وقد أصبح الاستثمار الإجمالي، الذي يعرف نموا مطردا منذ بضع سنين، ركيزة أساسية في النمو الاقتصادي الوطني، وذلك بفضل توسع الاستثمار الوطني والأجنبي، خاصة في قطاع البناء والسياحة والصناعات التحويلية والاتصالات، مما يمكنه من رفع من مساهمته في نمو الناتج الداخلي الإجمالي.

ويرتكز نمو الناتج الداخلي الإجمالي المقدر ب 6,2% خلال سنة 2008، على مساهمة كل من الاستهلاك النهائي الوطني ب 3,6 نقطة والاستثمار (التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت والتغير في المخزون) ب 4,2 نقطة، أي بنمو إجمالي يصل إلى 7,8%، في حين أن مساهمة التجارة الخارجية ستكون سالبة ب 1,6 نقطة.

3- آفاق الاقتصاد الوطني خلال سنة 2009

تبرز الميزانية الاقتصادية الاستشرافية توطيد النمو الاقتصادي الوطني خلال سنة 2009، رغم إكراهات المحيط الاقتصادي الدولي. كما تؤكد أن الاقتصاد الوطني بدأ يندرج في نسق نموذج اقتصادي مدعم بالطلب الداخلي.

3-1-الفرضيات المعتمدة في التوقعات

تم إعداد التوقعات الاقتصادية لسنة 2009 على أساس فرضيات تتعلق بالموسم الفلاحي وبالمالية العمومية وبالتدابير الجديدة المبرمجة في إطار الاستراتيجيات القطاعية وبالعوامل الخارجية المرتبطة بالمحيط الدولي.

- ***الموسم الفلاحي 2008-2009*** : تتعلق الفرضية المعتمدة على إنتاج للحبوب يصل إلى 60 مليون قنطار، وبتعزيز إنتاج باقي الزراعات والصيد البحري وتربية الماشية.

- ***المالية العمومية***: تم الأخذ بعين الاعتبار الالتزامات المتخذة في إطار الحوار الاجتماعي، وخاصة الزيادة في الأجور في قطاع الوظيفة العمومية والزيادة في التعويضات العائلية، وفي الحد الأدنى للأجور بالنسبة للقطاع الخاص (بما في ذلك القطاع الفلاحي) وخفض الضريبة على الدخل. وتتبني فرضية باقي مكونات القانون المالي على استمرار نهج نفس السياسة المالية العمومية المعتمدة سنة 2008، وخاصة نفقات التسيير والنفقات المخصصة لدعم الأسعار ونفقات التجهيز.

- ***العوامل الخارجية***: سيعرف الطلب العالمي الموجه نحو المغرب تباطؤا للسنة الثانية على التوالي، أي بوتيرة 4,1% عوض 5,4% سنة 2008. وسيصل متوسط سعر البترول الخام إلى 120 دولارا للبرميل في حين أن قيمة الدولار مقابل اليورو ستستقر في 1,5 سنة 2009. ومن المنتظر أيضا أن تعرف وتيرة نمو تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج ومداخيل السياحة تباطئا طفيفا، في حين ستعزز الاستثمارات الخارجية المباشرة.

- ***الاستراتيجيات القطاعية***: تم الأخذ بعين الاعتبار في إعداد هذه التوقعات، التدابير المتخذة في إطار استراتيجية التنموية في بعض القطاعات الاقتصادية.

3-2-النمو الاقتصادي

سيعرف الناتج الداخلي الإجمالي نموا بالحجم يقدر ب 5,3% سنة 2009 عوض 6,2% سنة 2008، حيث سترتفع القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية ب 5,6% عوض 5,2% سنة 2008. وبناءا على فرضية تسجيل إنتاج متوسط من الحبوب يناهز 60 مليون قنطار، سيعرف القطاع الأولي نموا بنسبة 3,5%. كما سيرتفع صافي الضرائب على المنتجات ب 5,8% خلال سنة 2009.

وسيعرف الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية ارتفاعا ب 8% خلال سنة 2009. وبذلك، سيرتفع السعر الضمني[2] للناتج الداخلي الإجمالي ب 2,6% عوض 3,1% خلال سنة 2008، مما يوضح التحكم في معدل التضخم على حساب ارتفاع كبير في النفقات العمومية المخصصة لدعم الأسعار. وسيصعب الاستمرار في هذا النهج على المدى المتوسط، نتيجة احتمال تزايد عجز الميزانية العمومية.

3-2-1- القطاعات غير الفلاحية: الأنشطة الثانوية والثالثية

يعزى تحسن القيمة المضافة للقطاعات غير الفلاحية ب 5,6% سنة 2009 إلى تقوية كل من الأنشطة الثانوية والثالثية، التي ستستفيد من انتعاش الطلب الداخلي والصادرات خلال سنة 2009، رغم تراجع التجارة الدولية. وعلى مستوى القطاع الثانوي (المعادن والطاقة والصناعات التحويلية والبناء والأشغال العمومية)، فإن قيمته المضافة ستعرف ارتفاعا بنسبة 5,9% عوض 5,2% خلال سنة 2008.

وستتعزز ديناميكية القطاع الثانوي بتدابير السياسة الاقتصادية المتعلقة بالصناعات التحويلية، خاصة في إطار مخطط " انبثاق" ، ويتعلق الأمر بالخدمات عن بعد وصناعة السيارات وصناعة الطائرات والصناعة التقليدية، بالإضافة إلى المخطط الجديد الذي يهم صناعات التكنولوجيا الدقيقة. وسيمكن العمل بهذه الاستراتيجيات من الرفع من مستوى الصناعات التحويلية، التي من المنتظر أن تتجاوز وتيرة نموها نسبة 4% المسجلة خلال السنوات الأخيرة.

وبالنسبة لقطاع الطاقة، يبذل المغرب مجهودات كبيرة في مواجهة عدة تحديات ترتبط بتوفير الطاقة وتخفيف عبئ دعم أسعار المواد الطاقية على ميزانية الدولة واحترام المعايير البيئية. وفي هذا الإطار تم وضع برنامج مندمج لإصلاح القطاع يهدف إلى تقوية وضمان تنافسيته. ذلك أن طلب الاقتصاد الوطني على الطاقة يتزايد من سنة إلى أخرى،

[2] وتمثل هذه النسبة تغير السعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي الذي يعتبر مؤشرا أساسيا لقياس التضخم العام بدلا من الرقم الاستدلالي لتكلفة المعيشة الذي يقيس تطور أسعار سلة من المواد المستهلكة من طرف الأسر المتوسطة الدخل

مما يضفي الطابع الاستراتيجي على سياسة تقليص التبعية للخارج، وبالتالي ضمان التزويد المستمر من الطاقة التي تساهم بفعالية في نمو الاقتصاد الوطني.

ومن جهته، سيواصل قطاع المعادن استفادته من ظرفية دولية ملائمة، تتسم بارتفاع أسعار المنتجات المعدنية وبتطور الطلب الخارجي على الفوسفاط ومشتقاته (الحامض الفسفوري والأسمدة). وسيستمر المكتب الشريف للفوسفاط في إنجاز برنامج عمله لفترة 2006-2010، المتضمن لعدة مشاريع في إطار شراكات، خاصة مع المجموعة الفيتنامية (بيترو فتنام فيرتليزر)، تهم إنشاء مركب مندمج بالجرف الأصفر، الذي سيتخصص في إنتاج الحامض الفسفوري والأسمدة الفوسفاتية.

وسيواصل قطاع البناء والأشغال العمومية، بدوره، ديناميكيته المعززة بقوة الطلب على السكن وبإنجاز المشاريع البنيوية، خاصة المتعلقة بالتهيئة الحضرية والسياحية وبإعداد الطرق. غير أن الارتفاع الكبير لوتيرة نمو هذا القطاع خلال الثلاث سنوات الأخيرة، أدت إلى زيادة أسعار العقار ومواد البناء. وبالتالي ستعرف القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية تباطؤا طفيفا مقارنة مع النسب المسجلة إلى غاية 2008.

وفي ما يتعلق بالقطاع الثالثي، سترتفع قيمته المضافة ب 5,4% عوض 5,3% خلال سنة 2008، نتيجة تقوية ديناميكية جميع الخدمات. وهكذا ستستفيد أنشطة التجارة الداخلية من التدابير المتخذة في إطار مخطط "رواج" من أجل عصرنة وتحديث تجارة القرب.

ومن جهته، سيستمر قطاع النقل في وتيرته التصاعدية، مستفيدا من المشاريع البنيوية الكبرى ومن الإصلاحات الجديدة، خاصة تحرير قطاع نقل البضائع والنقل الجوي وتعزيز برنامج الطرق السيارة، بالإضافة إلى توسيع شبكة السكك الحديدية. وسيتعزز القطاع السياحي بانطلاق "مخطط بلادي"، حيث بدأت الأشغال في إنجاز ثلاث محطات سياحية بكل من "سيدي العابد بالجديدة" و"يفرن" و"إيمي وادار بأكادير". كما يتضمن هذا

البرنامج تقوية العرض من خلال إنشاء قرى سياحية ذات أسعار مناسبة، تهم كلا من الناظور وتطوان وأصيلا ومولاي بوسلهام والحوزية وإفران ومراكش وأكادير.

3-2-2 القطاع الأولي

سيعرف القطاع الأولي، اعتمادا على فرضية موسم فلاحي متوسط، نموا في قيمته المضافة ب 3,5% خلال سنة 2009 عوض 9,7% سنة 2008. وتجدر الإشارة إلى أن القطاع الفلاحي سيتعزز بالإستراتجية الطموحة التي أطلق عليها اسم "مخطط المغرب الأخضر"، التي تهدف إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة في هذا القطاع (تمويل 700 إلى 900 مشروع بقيمة مالية سنوية تصل إلى 15 مليار درهم)، وإلى تنمية الفلاحة الاجتماعية من خلال تحسين مداخيل الفلاحين الصغار، وخاصة في المناطق النائية (تمويل 300 إلى 400 مشروع).

وسيرافق مخطط المغرب الأخضر، تحديث للإطار القانوني للقطاع عبر تجميع العقار والمصادقة على سياسة سقوية جديدة وتحسين شروط التبادل الحر في ميدان الصادرات الفلاحية، أخذا بعين الاعتبار المنتجات التي تواجه منافسة كبيرة من الواردات.

وتعرف تنمية القطاع الفلاحي حاليا، اهتماما دوليا نتيجة استمرار ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية في الأسواق الدولية، مما يؤثر على الأمن الغذائي. ومن جهته، سيستفيد قطاع الصيد البحري من الإستراتيجية التي تهدف إلى الرفع من مستوى أدائه، وذلك عبر تثمين جيد للمنتجات وتحسين البنيات التحتية للقطاع، لتمكينه من مساهمة فعالة في النمو الاقتصادي الوطني.

3-3- مكونات الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية

- **الاستهلاك النهائي الوطني**

من المنتظر أن يسجل الاستهلاك النهائي الوطني، المكون من الاستهلاك النهائي للأسر المقيمة والاستهلاك النهائي للإدارات العمومية، ارتفاعا بنسبة 8,8% بالأسعار

الجارية، أي بنفس الوتيرة لسنة 2008. وسيرتفع الاستهلاك النهائي للأسر المقيمة ب 8,4% عوض 9,3% سنة 2008، بناء على فرضية الزيادة في الأجور وخفض الضريبة على الدخل خلال سنة 2009، إضافة إلى استمرار ارتفاع قروض الاستهلاك وتحسن تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج.

كما سيسجل الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية نموا ب 10,3% سنة 2009، نتيجة ارتفاع نفقات التسيير، خاصة الزيادة في الأجور في إطار الحوار الاجتماعي.

- **الاستثمار**

أصبح الاستثمار من أهم مكونات الطلب النهائي الداخلي، حيث بدأ يعزز مساهمته في النمو الاقتصادي الوطني. ويندرج في منحى تصاعدي منذ بضع سنوات، محققا نموا مرتفعا مقارنة مع المتوسط السنوي المسجل خلال العقد الماضي. وسيستمر في نفس الوتيرة خلال سنة 2009، بفعل إنجاز مشاريع البنيات التحتية المبرمجة ومواصلة الأوراش الكبرى في مجالات البناء والأشغال العمومية والصناعات التحويلية وكذا تهيئة المناطق الحضرية والسياحية على الصعيد الوطني. كما سيتعزز بفعل تطور حجم الاستثمارات الخارجية المباشرة، نتيجة تحسن مكانة المغرب على الصعيد الدولي.

وهكذا، سيسجل التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت ارتفاعا يصل إلى 13% سنة 2009، حيث سيمثل 34,4% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 32,9% سنة 2008. وأخذا بعين الاعتبار التغير في المخزونات، سيمثل معدل الاستثمار 36,9% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 35,5% سنة 2008.

- **التجارة الخارجية**

من المنتظر أن تتأثر المبادلات الخارجية للمغرب خلال 2009، بتباطؤ التجارة العالمية وارتفاع أسعار النفط والمواد الأولية الأخرى، بالإضافة إلى استمرار انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل اليورو. غير أن تحسن مبيعات بعض الأنشطة التصديرية،

خاصة المنتجات المعدنية، بالإضافة إلى تنويع الأسواق الخارجية، سيساهم في الرفع من وتيرة نمو الصادرات. وبهذا، ستستفيد صادرات السلع والخدمات[3] من تحسن المبيعات، خاصة الفوسفاط ومشتقاته نتيجة ارتفاع الأسعار في السوق العالمي حيث ستسجل نموا بنسبة 14% بالأسعار الجارية، رغم التباطؤ المتوقع للطلب العالمي الموجه للمغرب خلال سنة 2009.

وفيما يتعلق بواردات السلع والخدمات[4]، فإنها ستسجل ارتفاعا ب 17,1% سنة 2009، نتيجة ارتفاع فاتورة النفط ومشتريات المنتجات الغذائية، وكذلك ارتفاع الطلب الداخلي خاصة على مواد التجهيز والاستهلاك والطاقة. وهكذا، سيتفاقم عجز الموارد، الذي يمثل صافي صادرات السلع والخدمات ليصل إلى 14,5% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2009 عوض 12,4% سنة 2008.

3-4-مساهمة مكونات الناتج الداخلي الإجمالي في النمو الاقتصادي

تؤكد الأفاق الاقتصادية المعتمدة خلال سنة 2009، على ديناميكية الطلب النهائي الداخلي في خلق الثروة على مستوى الاقتصاد الوطني، حيث سيحقق الاستهلاك النهائي الوطني (الاستهلاك النهائي للأسر واستهلاك الإدارات العمومية) نموا بالحجم ب 5,5% عوض 4,8% سنة 2008، وسيساهم بالتالي ب 4,2 نقطة في النمو الاقتصادي لسنة 2009. وفي المقابل، سيساهم التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت، الذي سيعرف نموا بالحجم يناهز 12%، ب 2,8 نقطة (باحتساب التغير في المخزونات)، فيما ستسجل المبادلات من السلع والخدمات، التي تعرف عجزا متزايدا، مساهمة سلبية في النمو ب 1,7 نقطة.

[3] صادرات السلع والخدمات باحتساب مداخيل السياحة

[4] واردات السلع والخدمات باحتساب نفقات الأسفار

3-5- الدخل الوطني وحساب الادخار-الاستثمار

من المتوقع أن يعرف الدخل الوطني الإجمالي المتاح، المكون من الناتج الداخلي الإجمالي والدخل الصافي الوارد من الخارج، ارتفاعا ب 8,6% عوض 9,8% سنة 2008. ويعزى هذا التراجع إلى الانخفاض الطفيف الذي ستعرفه وتيرة نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية، حيث ستنتقل من 9,5% سنة 2008 إلى 8% خلال 2009.

ومن جهة أخرى، سيتحسن الدخل الصافي الوارد من الخارج، رغم الزيادة المتواضعة لتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بالنظر إلى الانكماش الذي تعرفه الدول الشريكة.

ويتضح من خلال مكونات الناتج الداخلي الإجمالي، أن الاستهلاك النهائي الوطني سيعرف ارتفاعا بحوالي 8,8% سنة 2009، أي بوتيرة أكبر من نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية والمتوقع في حدود 8%. وبذلك، سيمثل الادخار الداخلي 23,3% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 23,9% سنة 2008. إلا أن هذا المستوى من الادخار الداخلي، يبقى غير كاف لتدعيم آفاق الاستثمار الذي ستصل نسبته إلى 36,9% من الناتج الداخلي الإجمالي. غير أن تحسن الدخل الصافي الوارد من الخارج، الذي سيمثل 10,7% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 9,9% سنة 2008، سيساهم في تغطية جزء من الاستثمار.

وإجمالا، سيصل معدل الادخار الوطني إلى 34% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2009. وبذلك، سيسجل حساب الادخار-الاستثمار عجزا في التمويل في حدود 2,9% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل عجز يقدر ب 1,7% سنة 2008.

المبيان رقم 6 : تطور رصيد حساب رأس المال

خلال الفترة 2005-2008

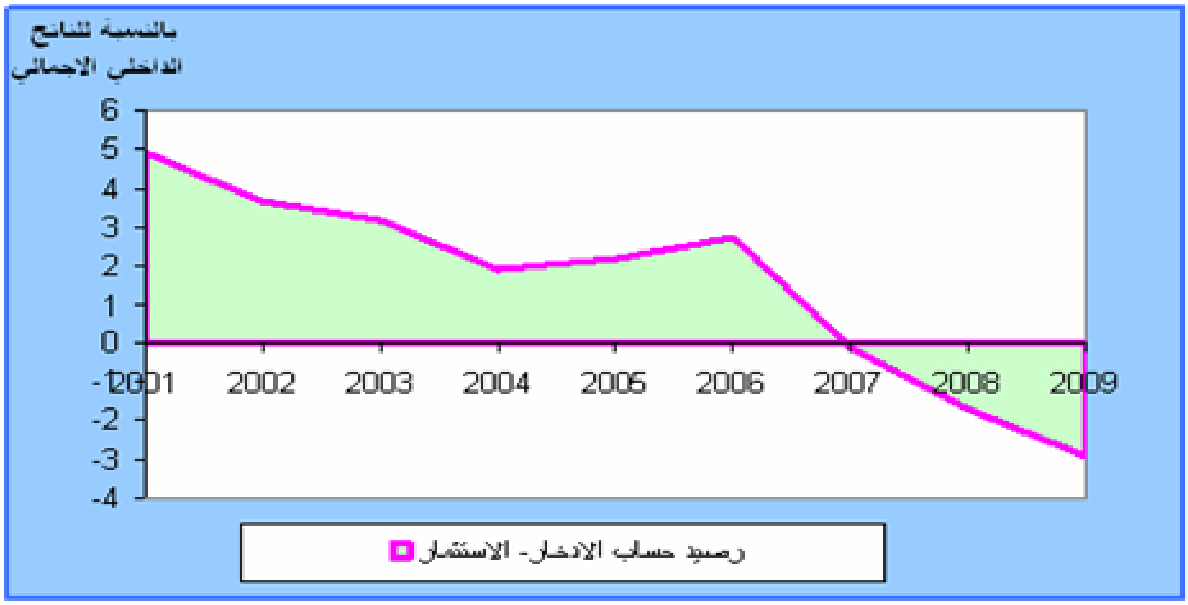

وفي ختام هذه التوقعات الاقتصادية، تجدر الإشارة إلى أن تطور الاقتصاد الوطني خلال سنتي 2008 و2009، يبرز قوة نمو الأنشطة غير الفلاحية بالمقارنة مع تقلبات القطاع الفلاحي. وقد سجلت هذه الأنشطة نموا بوتيرة مطردة منذ سنة 2004، بلغت 5,5% سنويا، في حين عرف القطاع الأولي ارتفاعا في قيمته المضافة بنسبة 1,3% سنويا، حيث تراوحت بين معدلات نمو جد متباينة وصلت 11,1-% سنة 2005 و21% في سنة 2006 و20-% سنة 2007 و9,7% خلال سنة 2008.

ومن المنتظر أن يصاحب نمو الاقتصادي الوطني بتحكم في معدل التضخم في حدود 3,1% سنة 2008 و2,6% خلال 2009، عكس ما تشهده العديد من البلدان النامية التي ستعرف ارتفاعا في الأسعار يصل إلى 7,4% سنة 2008 و5,7% سنة 2009. وبالتالي فإن المحافظة على تنافسية الاقتصاد الوطني، ستتم على حساب ارتفاع النفقات العمومية الموجهة لدعم الأسعار عند الاستهلاك، مما يطرح التساؤل حول قدرة الدولة على مواصلة امتصاص التضخم المستورد في الوقت الذي لا تزال فيه متطلبات التنمية البشرية تحتاج إلى موارد مالية كبيرة لتحقيق الأهداف المتوخاة.

كما أن حساب الادخار–الاستثمار الذي كان يسجل فائضا في التمويل منذ سنة 2001، بدأ يفرز عجزا متزايدا ابتداء من سنة 2007، مما يعني تفاقم عجز الحساب الجاري للمالية الخارجية. ومن شأن هذا المنحى يؤدي إلى تقليص من ملاءة ميزان الأداءات على المدى المتوسط.

ومن جهة أخرى، وصل معدل الاستثمار إلى 32,6% من الناتج الداخلي الإجمالي كمتوسط سنوي منذ سنة 2005، في حين بلغ النمو الاقتصادي نسبة 5% سنويا، الشيء الذي يبين استمرار ضعف إنتاجية الاستثمار الوطني. وهكذا فإن عدد وحدات الاستثمار لكل وحدة إضافية من الناتج الداخلي الإجمالي يبلغ حوالي 6 نقط، مما يدل على أن الاقتصاد الوطني لا يزال يمتلك قدرات هائلة لتقوية وتيرة نموه على المدى المتوسط، شريطة تحسين إنتاجيته واستغلال الإمكانيات التي توفرها المشاريع البنيوية الكبرى.

الملحقات

المحيط الدولي

النمو الاقتصادي العالمي حسب المناطق الكبرى ب %

الدول أو مجموعة الدول	2006	2007	*2008	**2009
العالم.....	5,0	4,9	3,7	3,8
الاقتصاديات المتقدمة.....	3,0	2,7	1,3	1,3
– الولايات المتحدة الأمريكية.....	2,9	2,2	0,5	0,6
– منطقة الأورو.....	2,8	2,6	1,4	1,2
– اليابان.....	2,4	2,1	1,4	1,5
الدول النامية.....	7,8	7,9	6,7	6,6
– آسيا.....	9,6	9,7	8,2	8,4
منها : الصين الشعبية.....	11,1	11,4	9,3	9,5
– إفريقيا.....	5,9	6,2	6,3	6,4
– أمريكا اللاتينية.....	5,5	5,6	4,4	3,6

المصدر: الآفاق الاقتصادية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2008

* : تقديرات و** : توقعات

تطور الأسعار والتجارة العالمية

بالحجم ب %

البنود	2006	2007	2008*	2009**
1–الأسعار عند الاستهلاك				
– الاقتصاديات المتقدمة.....	2,4	2,2	2,6	2,0
– الدول النامية	5,4	6,4	7,4	5,7
2–التجارة العالمية بالحجم.....	9,2	6,8	5,6	5,8
3–سعر البترول (المتوسط بالدولار الأمريكي)				
– حسب اللجنة الأوربية.....	64,3	71,0	101,0	100,0
– حسب صندوق النقد الدولي.....	64,3	71,0	95,5	94,5
– حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية...	**64,3**	**72,5**	**113,2**	**120,0**
– حسب البنك الدولي.....	64,3	71,1	108,1	105,5
4–قيمة اليورو مقابل الدولار.....	**1,3**	**1,4**	**1,5**	**1,5**

المصدر: الآفاق الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2008 ، للجنة الأوربية، لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وللبنك الدولي، الصادرة خلال مايو ويونيو 2008 * : تقديرات و** : توقعات

الاقتصاد الوطني

تطور الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم، أسعار السنة الماضية

(التغير ب%)

التغير (بالنسبة المئوية)	2006	2007	2008*	2009**
القيمة المضافة للقطاع الأولي.....	21,0	-20,0	9,7	3,5
القيمة المضافة للقطاع غير الفلاحي.....	5,1	6,2	5,2	5,6
• القطاع الثانوي.....	4,8	6,6	5,2	5,9
• القطاع الثالثي.....	5,2	6,1	5,3	5,4
• **مجموع القيمة المضافة.....**	**7,4**	**1,8**	**5,9**	**5,3**
• **صافي الحقوق والرسوم .....**	**10,8**	**10,6**	**9,2**	**5,8**
الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم.....	**7,8**	**2,7**	**6,2**	**5,3**
تغير السعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي	1,5	3,8	3,1	2,6
الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية.....	577344	615373	673634	727254
تغير ب %	9,4	6,6	9,5	8,0

(*): تقديرات و(**): توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يونيه 2008

8

بنية الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي

ب %

القطاعات	2006	2007	2008*	2009**
القطاع الأولي	14,8	11,8	12,6	12,6
القطاع الثانوي	24,6	25,3	24,0	24,1
القطاع الثالثي	60,6	62,9	63,4	63,3
المجموع	100	100	100	100

(*): تقديرات و(**): توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يونيه 2008

توازن الناتج الداخلي الإجمالي

(بملايين الدراهم الجارية)

البنود	2006	2007	2008*	2009**
الناتج الداخلي الإجمالي.....	**577344**	**615373**	**673634**	**727254**
	%9,4	%6,6	%9,5	%8,0
الاستهلاك النهائي الوطني:.....	**439067**	**471364**	**512620**	**557961**
	%8,3	%7,4	%8,8	%8,8
-الأسر المقيمة.....	331996	359134	392533	425506
	%9,5	%8,2	%9,3	%8,4
-الإدارات العمومية.....	107071	112230	120086	132455
	%4,9	%4,8	%7,0	%10,3
التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت	**162456**	**192573**	**221459**	**250249**
	%11,8	%18,5	%15,0	%13,0
تغير المخزونات.....	7446	7611	17472	18078
صادرات السلع والخدمات.....	197459	220302	253284	288762
	%15,8	%11,6	%15,0	%14,0
واردات السلع والخدمات.....	229084	276477	331200	387796
	%14,5	%20,7	%19,8	%17,1

(*): تقديرات و(**): توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يونيه 2008.
- القيمة بملايين الدراهم الجارية . - التغيرات ب %

توازن الناتج الداخلي الإجمالي

(النمو الحقيقي ب %)

البنود	2006	2007	2008*	2009**
الناتج الداخلي الإجمالي.....	7,8	2,7	6,2	5,3
الاستهلاك النهائي الوطني:.....	5,9	3,9	4,8	5,5
– الأسر المقيمة.....	6,9	3,8	5,0	5,1
– الإدارات العمومية.....	2,9	4,4	4,0	7,0
التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت...	9,7	14,3	12,5	12,0
صادرات السلع والخدمات.....	11,6	5,2	7,5	11,1
واردات السلع والخدمات.....	8,2	15,0	9,6	11,9

(*): تقديرات و(**): توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يونيه 2008

مساهمة مجاميع الطلب النهائي في النمو الاقتصادي

(بعدد النقط)

البنود	2006	2007	2008*	2009**
-الناتج الداخلي الإجمالي.....	7,8	2,7	6,2	5,3
-الاستهلاك النهائي الوطني.....	4,5	3,0	3,6	4,2
– استهلاك الأسر المقيمة.....	4,0	2,2	2,9	3,0
– استهلاك الإدارات العمومية.....	0,6	0,8	0,7	1,2
-التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت	2,7	4,0	3,9	3,9
-تغير المخزونات.....	-0,1	-0,1	0,3	-1,2
-التجارة الخارجية للسلع والخدمات...	0,6	-4,2	-1,6	-1,7

(*): تقديرات و(**): توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يونيه 2008

الدخل الوطني الإجمالي المتاح واستعمالاته

(بملايين الدراهم الجارية)

البنود	2006	2007	2008*	2009**
الناتج الداخلي الإجمالي.....	**577344**	**615373**	**673634**	**727254**
الدخل الوطني الإجمالي المتاح.....	**624695**	**670740**	**736199**	**799203**
تغير ب %	9,8	7,4	9,8	8,6
الاستهلاك النهائي الوطني.....	**439067**	**471364**	**512620**	**557961**
الادخار الداخلي.....	**138277**	**144009**	**161015**	**169293**
(بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)...	24,0	23,4	23,9	23,3
الادخار الوطني.....	**185628**	**199376**	**223804**	**241359**
(بالنسبة المئوية من الداخل الوطني الإجمالي المتاح)	29,7	29,7	30,4	30,2

(*): تقديرات و(**): توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يونيه 2008

حساب ادخار- استثمار

(النسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

البنود	2006	2007	2008*	2009**
الاستثمار الإجمالي.....	29,4	32,5	35,5	36,9
الدخل الصافي الوارد من باقي العالم	8,2	9,0	9,9	10,7
الادخار الوطني.....	32,2	32,4	33,8	34,0
رصيد التمويل.....	**2,7**	**-0,1**	**-1,7**	**-2,9**

(*): تقديرات و(**): توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يونيه 2008

المالية الخارجية

(النسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

البنود	2006	2007	2008*	2009**
العجز في الموارد.....	-6,7	-9,9	-12,4	-14,5
الرصيد الجاري لميزان الأداءات.....	2,2	-0,1	-1,7	-2,9

(*): تقديرات و(**): توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يونيه 2008